

**قرار بقانون رقم (13) لسنة 2019م
بشأن المصادقة على الاقتراض من البنك الوطني القطري**

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
 استناداً لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،
 ولأحكام القانون الأساسي المع訂 لسنة 2003م وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (92) منه،
 وبعد الاطلاع على أحكام قانون رقم (7) لسنة 1998م، بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية
 وتعديلاته،
 والاطلاع على أحكام قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005م، لا سيما أحكام المادة (39) منه،
 وعلى الاتفاقية المنظمة للقرض الموقعة من وزير المالية والتخطيط الفلسطيني، نيابة عن حكومة
 دولة فلسطين مع البنك الوطني القطري بالخصوص،
 وبناءً على تنصيب مجلس الوزراء بتاريخ 20/05/2019م، والمذكرة الإيضاحية المرفقة بهذا التنصيب،
 وعلى الصلاحيات المخولة لنا،
 وتحقيقاً للمصلحة العامة،
 وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1)

الموافقة على قيام حكومة دولة فلسطين بالاقتراض من البنك الوطني القطري.

مادة (2)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ
 صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 11/06/2019 ميلادية
 الموافق: 08/شوال/1440 هجرية

محمد عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية